

† ◦ ΧΗΑΞ† | ΗΣ◦ ΥΟΞΘ

◦ ΘΩΗ◦ Σ◦ Ι

◦ Θ ΖΖΞΣ | ΞΣϞϞΕΥ◦ ◦



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 03 دجنبر 2019

العدد 591

في هذا العدد

02.....	اجتماعات وقرارات المكتب
05.....	جدول أعمال المجلس
06.....	أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة
07.....	برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة
08.....	أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية
23.....	أنشطة الفرق والمجموعة البرلمانية

■ اجتماع رقم 35

ليوم الثلاثاء 19 نونبر 2019

قرارات اجتماع المكتب رقم 2019/36

ليوم الاثنين 25 نونبر 2019

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 25 نونبر 2019 اجتماعه الأسبوعي برئاسة السيد عبد الصمد قيوج، الخليفة الأول لرئيس المجلس، وحضور الأعضاء السادة:

- عبد الإلاه الحلوطي : الخليفة الثاني للرئيس؛
- عبد الحميد الصوري : الخليفة الخامس للرئيس؛
- عبد الوهاب بلفقيه : محاسب المجلس؛
- عز الدين زكري : محاسب المجلس؛
- أحمد تويزي : أمين المجلس.

فيما تعذر حضور هذا الاجتماع، لوجودهم في مهمة رسمية، عن السادة:

- عبد القادر سلامة : الخليفة الرابع للرئيس؛
- أحمد الخريف : أمين المجلس.

واعتذر عن حضور هذا الاجتماع السادة:

- حميد كوسكوس : الخليفة الثالث للرئيس؛
- العربي الحرشي : محاسب المجلس؛
- إدريس الراضي : أمين المجلس.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم 2019/36/01 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 26 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال، برئاسة الخليفة الخامس للرئيس السيد عبد الحميد الصويري والسيد أحمد تويزي أمينا للجلسة.

❖ العلاقات الخارجية:

← قرار رقم 2019/36/02 بالموافقة على المشاركة في أشغال الاجتماع البرلماني المنظم من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة كوب 25، وذلك بالعاصمة مدريد يوم 10 دجنبر 2019.

← قرار رقم 2019/36/03 بالموافقة على الدعوة الموجهة للسيد المستشار نبيل اندلوسي، رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان بالبرلمان العربي للمشاركة في أشغال هيئة مكتب هذا الأخير، وذلك بالقاهرة يومي 08 و 09 دجنبر 2019.

← قرار رقم 2019/36/04 بالموافقة على برنامج زيارة برلمانيين من بلدان المغرب الكبير وغرب إفريقيا المنضوين تحت رابطة برلمانيون لأجل القدس للبرلمان المغربي، وملتزم استصدار دعوات إسمية لبعض المشاركين في اللقاء التواصلي الأول لهذه الرابطة الذي سيعقد ما بين 02 و 04 دجنبر 2019 بالرباط.

❖ أنشطة إشعاعية:

← قرار رقم 2019/36/06 بالموافقة على تنظيم يوم دراسي يوم 11 دجنبر 2019، احتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان، في موضوع "دور البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات التقرير الدوري الشامل في مجال حقوق الإنسان.

❖ مختلفات:

قرار رقم 2019/36/07 بتكليف الإدارة باتخاذ التدابير اللازمة لمشاركة المجلس (أعضاء المكتب ورؤساء الفرق ومنسقي المجموعات ورؤساء اللجان) في أشغال المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة التي ستعقد يومي الجمعة 20 والسبت 21 دجنبر 2019 بمدينة أكادير.

❖ التشريع:

○ برمجة اجتماع لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان يوم الأربعاء 11 دجنبر 2019 على الساعة العاشرة والنصف صباحا، لترتيب الآثار القانونية لقرار المحكمة الدستورية رقم 96/19 بخصوص مقترح النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

○ برمجة جلسة عامة للدراسة والتصويت على النصوص التي وافقت عليها لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 نونبر 2019، بالإجماع:
مشروع قانون رقم 76.18 يغير ويتم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية.
مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.

○ دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2020.

○ اقتراح عقد اجتماع ندوة الرؤساء بتاريخ 3 دجنبر 2019 لترتيب الجلسات العامة المتعلقة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2020، المبرمجة يومي الخميس والجمعة 5 و6 دجنبر 2019.

○ وضعية دراسة مشاريع ومقترحات القوانين المحالة على المجلس.

❖ شؤون تنظيمية:

○ تنظيم الجلوس داخل قاعة الجلسات وإعادة تهيئة القاعة.

■ جلسة عمومية للدراسة والتصويت على نصين تشريعيين.



يعقد مجلس المستشارين يومه الثلاثاء 03 دجنبر 2019 بعد جلسة الأسئلة الشفهية، جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 76.18 يغير ويتم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية أمس الإثنين 02 دجنبر اجتماعاً مطولاً خصص للبت في التعديلات المقدمة من طرف الفرق والمجموعة البرلمانية بشأن مشروع قانون المالية لسنة 2020، وكذا التصويت على الجزء الأول من المشروع.

وقد حظي الجزء الأول من هذا المشروع بموافقة اللجنة.

وفيما أنهت لجان العدل والتعليم والداخلية والخارجية دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة في اختصاصها، تستكمل لجنة المالية والفلاحة يومه الثلاثاء وغدا الأربعاء مناقشة آخر الميزانيات المتبقية من جدول أعمالها في هذا الصدد.

جدير بالذكر أن الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2020 تحقيق نمو اقتصادي في حدود 3.7 في المئة، مع مواصلة التحكم في التضخم في أقل من 2 في المئة، وضمان استقرار التوازنات المالية من خلال حصر العجز في 3.5 في المئة.

وتوجه أولويات المشروع بالأساس لدعم البرامج الاجتماعية، وتقليص الفوارق، وتسريع تنزيل الجهوية، وتحفيز الاستثمار ودعم المقاولات عبر اتخاذ مجموعة من التدابير لاستعادة الثقة ومواكبة الشركات الصغيرة جداً والمتوسطة والمقاولات الذاتية، وتمكين الشباب من إطلاق مشاريعهم والاستفادة من كل فرص الاندماج المهني والاقتصادي.

الثلاثاء 3 دجنبر 2019

❖ لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية:

← مباشرة بعد الجلسة العامة بقاعة الندوات.

■ دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي.

الأربعاء 4 جنبر 2019

❖ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

← على الساعة العاشرة صباحا بقاعة الندوات.

■ دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب ومشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين.

■ **رئيس مجلس المستشارين يقود بزيارة عمل، على رأس وفد برلماني عن المجلس لجمهورية**

كوستاريكا



بدعوة من السيد رئيس الجمعية التشريعية لجمهورية كوستاريكا، قام رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش بزيارة عمل، على رأس وفد برلماني عن مجلس المستشارين، إلى جمهورية كوستاريكا بأمريكا الوسطى، خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 من شهر نونبر الجاري.

وتأتي هذه الزيارة في إطار تمتين وتعزيز مستوى علاقات التعاون والصداقة القائمة بين برلماني المملكة المغربية وجمهورية كوستاريكا، ودعم علاقات التعاون جنوب - جنوب

تماشيا مع الرؤية الإستراتيجية الشاملة للمملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كما تندرج هذه الزيارة، في سياق تعميق الدينامية المتميزة التي تشهدها العلاقات الدبلوماسية بين برلمان المملكة المغربية والبرلمانات الوطنية والاتحادات والمنظمات البرلمانية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي، والتي توجت بالتوقيع على الإعلان التأسيسي للمنتدى البرلماني الإفريقي الأمريكي لاتيني "أفرولاك" بالرباط في فاتح نونبر 2019.

وضم الوفد البرلماني، إلى جانب السيد رئيس مجلس المستشارين، كلا من السيد عبد القادر سلامة الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين، والسيد أحمد الخريف أمين مجلس المستشارين.

السيد بن شماش يؤكد خلال الجلسة العامة الأسبوعية

الجمعية التشريعية لكوستاريكا على رغبة المملكة في

تعزيز علاقات التعاون مع كوستاريكا.



أكد رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، أمس الاثنين بسان خوسي، على رغبة المملكة في تعزيز علاقات التعاون مع كوستاريكا لاسيما في المجال البرلماني والاقتصادي، وكذا بخصوص العديد من القضايا الإقليمية والدولية الراهنة.

وقال السيد بن شماش، في كلمة خلال الجلسة العامة الأسبوعية للجمعية التشريعية لكوستاريكا، التي حضرها وفد برلماني مغربي ضم أيضا السيدين عبد القادر سلامة، خليفة رئيس مجلس المستشارين، وأحمد الخريف أمين

المجلس وممثله لدى برلمان أمريكا الوسطى، علاوة على سفير المملكة بكوستاريكا، مع الإقامة بغواتيمالا، طارق اللواجري، إن هذا المسعى يأتي انسجاما مع الخيار الاستراتيجي للمملكة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، بتعزيز التعاون جنوب - جنوب.

وأضاف رئيس مجلس المستشارين الذي يقوم رفقة الوفد البرلماني المغربي بزيارة عمل لكوستاريكا بدعوة من رئيس الجمعية التشريعية السيد كارلوس ريكاردو بينافيديس، أن الهدف هو تقاسم التجارب في مختلف المجالات وبلورة تدابير ومبادرات ملموسة للتعاون تستثمر الفرص المشتركة المتاحة، وفي مقدمتها مكانة المغرب الجهوية والإقليمية وموقعه الجيو استراتيجي كجوابة تربط بين أمريكا الوسطى والكاربي وأمريكا اللاتينية، بشكل عام، والعالم العربي وإفريقيا، وكذا الموقع الجغرافي لكوستاريكا ومكانتها السياسية كمنهج للخيار الديمقراطي.

وشدد السيد بن شماش على أن المغرب يتوفر على كل المقومات التي تجعل منه شريكا متميزا وجديرا بالثقة، بفضل الأوراش الكبرى التي تم إطلاقها تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس، خاصة في مجالات المصالحة والعدالة الانتقالية وتوطيد البناء الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

واعتبر، في هذا الصدد، أن توقيع اتفاقية، أمس الاثنين، بين مجلس المستشارين والجمعية التشريعية لكوستاريكا لتعزيز التعاون بين المؤسسات التشريعتين بالبلدين، يعد تنويجا لمسار متدرج في بناء علاقات الصداقة، ولحظة تضع لينة تعاون متين يتعين ترجمته إلى مشاريع وأوراش عمل مشتركة كفيلة بالبرقي بالعلاقات البرلمانية الى مستوى العلاقات السياسية المتميزة القائمة بين البلدين.



وأكد السيد بن شماش، في هذا السياق، على ضرورة استثمار القيم والقواسم المشتركة التي تجمع البلدين الصديقين واغتنام الفرص الكبرى التي يتيحها موقعهما الجيو سياسي وكذا مناخ الاستقرار والبناء الديمقراطي بالبلدين في ظل جوار يكاد يكون متشابهاً من حيث التحديات والصعوبات والديناميات الاجتماعية.

من جهة أخرى، أعرب رئيس مجلس المستشارين عن الامتنان والتقدير العميق للموقف الذي عبر عنه رئيس الجمعية التشريعية لكوستاريكا، سواء داخل منتدى "فبراير" أو خلال هذه الزيارة، تجاه قضية الوحدة الترابية للمملكة، مؤكداً، في هذا الصدد، أن "قضية الصحراء المغربية هي أبعد بكثير من أن تكون مجرد قضية أرض، بل هي قضية هوية وجزء لا يتجزأ من الشخصية الوطنية المغربية".

وفي معرض تطرقه لهذا النزاع المفتعل الذي يقوض الكثير من فرص التنمية والرخاء لشعوب المنطقة ككل، ناشد السيد بن شماش النواب الكوستاريكيين، باسم رصيد قيم حقوق الإنسان الذي قدموا تضحيات جسيمة من أجله ببلادهم، أن يسهموا بالمزيد من الجهود لإنهاء المأساة التي يعيشها الأطفال والنساء وباقي المحتجزين في مخيمات تندوف، والتصدي لكل من يتاجر بالأمم ومعاناتهم.

لجمهورية كوستاريكا.



أجرى رئيس مجلس المستشارين يوم الإثنين 25 نونبر 2019 مباحثات مع جرت بين رئيس الجمعية التشريعية بكوستاريكا والوفد البرلماني المغربي، بحضور سفير المملكة بكوستاريكا، مع الإقامة بغواتيمالا، طارق اللواجري.

وخلال هذه المباحثات أكد السيد بن شماش أن هذه الزيارة تشكل فرصة للارتقاء بالعلاقات بين البلدين اللذين يتقاسمان مجموعة من القيم الثقافية والانسانية والقواسم المشتركة، مبرزا أن المغرب يطمح إلى تنويع علاقاته مع بلدان أمريكا اللاتينية بشكل عام، في إطار خياره الاستراتيجي لدعم وتعزيز التعاون جنوب - جنوب، وهو الخيار الذي يراعه ويقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وعلى المستوى البرلماني، دعا رئيس مجلس المستشارين إلى استثمار كل الفرص والمؤهلات المتاحة بين البلدين لبلورة مشاريع وبرامج عمل تسهم في بناء علاقات ثنائية قائمة على الاحترام المتبادل والتضامن والمنفعة المشتركة.

وشدد، في هذا السياق، على أهمية الموقع الاستراتيجي والمكانة السياسية المتميزة للبلدين في محيطها الجهوي والإقليمي رغم ما يتميز به من تعقيدات وصعوبات، مبرزا الدور الريادي للبلدين في العديد من المجالات، لاسيما في مجال توطيد الخيار الديمقراطي وتعزيز منظومة حقوق الانسان وتدير قضايا الهجرة وكذا القضايا المرتبطة بحماية البيئة ومكافحة التغيرات المناخية، وهو ما يؤهلها لتعزيز بناء شراكة نموذجية بين دول المنطقتين الإفريقية والأمريكو-لاتينية.

وبخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة، قدم السيد بن شماش عرضا مفصلا حول مختلف الجوانب المتعلقة بهذه القضية التي تحظى بإجماع وطني، وأشار في هذا الإطار الى أهمية المبادرة التي تقدمت بها المملكة المغربية للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية كحل سياسي، عادل وواقعي لإنهاء النزاع المفتعل حول هذه الأقاليم تحت السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة، مبرزا الإشادة الواسعة التي حظيت وتحظى بها هذه المبادرة من قبل المجتمع الدولي.

من جهته، اعتبر السيد كارلوس بينافيديس أن زيارة الوفد البرلماني المغربي تعكس الرغبة الأكيدة في الارتقاء بالعلاقات الثنائية، معربا عن تقديره الكبير للمملكة المغربية وللنموذج الديمقراطي والتموي الذي استطاع المغرب السير فيه بخطى ثابتة وحثيثة تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

ونوه، في هذا الصدد، بالجهود الكبرى التي يبذلها جلالة الملك لدعم المبادرات التضامنية وتعزيز برامج التعاون جنوب-جنوب، مشددا على أن المملكة بلد جدير بالثقة لبناء شراكة واعدة كما أنها تشكل بوابة لكوستاريكا نحو إفريقيا والعالم العربي.

وبخصوص القضية الوطنية، شدد رئيس الجمعية التشريعية لكوستاريكا على قناعته بأن لا حل للنزاع المفتعل حول الصحراء إلا في إطار السيادة المغربية وجهود الأمم المتحدة.

■ ووقع اتفاقية تعاون مع رئيس الجمعية التشريعية لجمهورية كوستاريكا.



وقع رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، ورئيس الجمعية التشريعية لكوستاريكا، السيد كارلوس ريكاردو بينافيديس، يوم الاثنين 25 نونبر 2019 بالعاصمة الكوستاريكية سان خوسي، اتفاقية تروم تعزيز التعاون بين المؤسستين التشريعتين في البلدين.

وجرى توقيع هذه الاتفاقية بمناسبة زيارة عمل قام بها وفد برلماني مغربي إلى كوستاريكا، ضم فضلا عن السيد بن شماش، السيدين عبد القادر سلامة، خليفة رئيس مجلس المستشارين، وأحمد الخريف أمين المجلس وممثله لدى برلمان أمريكا الوسطى (بارالاسين).

وتنص اتفاقية التعاون، بالخصوص، على تبادل التجارب والخبرات بين برلماني البلدين، وكذا تنسيق المواقف والتشاور في المحافل الدولية، فضلا عن تعزيز جهود البلدين لتوطيد الديمقراطية وإرساء مؤسسات وهيئات احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

وتم توقيع الاتفاقية عقب مباحثات جرت بين رئيس الجمعية التشريعية بكوستاريكا والوفد البرلماني المغربي، بحضور سفير المملكة بكوستاريكا، مع الإقامة بغواتيمالا، طارق اللواجري.

وخلال هذه المباحثات أكد السيد بن شماش أن هذه الزيارة تشكل فرصة للارتقاء بالعلاقات بين البلدين اللذين يتقاسمان مجموعة من القيم الثقافية والانسانية والقواسم المشتركة، مبرزا أن المغرب يطمح إلى تنويع علاقاته مع بلدان أمريكا اللاتينية بشكل عام، في إطار خياره الاستراتيجي لدعم وتعزيز التعاون جنوب - جنوب، وهو الخيار الذي يراه ويقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وعلى المستوى البرلماني، دعا رئيس مجلس المستشارين إلى استثمار كل الفرص والمؤهلات المتاحة بين البلدين لبلورة مشاريع وبرامج عمل تساهم في بناء علاقات ثنائية قائمة على الاحترام المتبادل والتضامن والمنفعة المشتركة.

■ استقبال نائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية هنغاريا.



استقبال نائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية
هنغاريا نائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية هنغاريا والوفد
المرافق له

استقبل الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين
السيد عبد الإله الحلوطي، نائب رئيس الجمعية الوطنية
لجمهورية هنغاريا السيد István Hiller والوفد المرافق له،
يوم الخميس 28 نونبر 2019 بمقر المجلس.

خلال هذا اللقاء الذي حضره السيد سفير
جمهورية هنغاريا المعتمد بالرباط، عبر السيد الحلوطي عن اعتزازه بالدينامية التي تشهدها العلاقات المغربية الهنغارية
على مختلف المستويات، مبرزا في هذا الإطار أهمية الزيارة التاريخية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره
الله، إلى جمهورية هنغاريا سنة 2016، والآفاق الواعدة التي فتحتها في مسار العلاقات المتميزة بين البلدين والشعبين
الصديقين.

ودعا السيد الحلوطي إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية لترقى إلى مستوى العلاقات السياسية
والبرلمانية الجيدة القائمة بين البلدين الصديقين.

وأكد السيد الحلوطي أهمية البعد البرلماني في تعزيز وتوطيد العلاقات الثنائية للبلدين، معبرا عن أمله
في تنويع العلاقات بين المؤسستين التشريعتين بالتوقيع على مذكرة تفاهم وتعاون بين مجلس المستشارين المغربي
والجمعية الوطنية الهنغارية.

وبخصوص قضية الصحراء المغربية، جدد السيد الحلوطي التنويه بموقف جمهورية هنغاريا الواضح
والداعم للوحدة الترابية للمملكة، مذكرا في هذا السياق بجهود المملكة المغربية من أجل تسوية النزاع المفتعل حول
الصحراء المغربية في إطار مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب والتي وصفت بالجديّة والمصادقية من قبل المنتظم
الدولي، كحل سياسي، عادل، واقعي ودائم لإنهاء هذا النزاع في إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة.

من جهته، أشاد نائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية هنغاريا بمتانة وقوة العلاقات التي تجمع بين
البلدين، مؤكدا أن بلاده تعتبر المغرب صديقا مميّزا، يلعب دورا رياديا في المنطقة.

وأبرز المسؤول الهنغاري جملة الإصلاحات التي عرفتھا المملكة المغربية في شتى المجالات، وكذا الأمن والاستقرار الذي يتمتع بهما، وهو ما يشكل عاملا أساسيا ليس فقط بالنسبة للمغرب كبلد، ولكن أيضا لأمن واستقرار جنوب أوروبا.

واعتبر المسؤول الهنغاري أن التوقيع على اتفاقية الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي، من شأنه أن يساهم في توطيد علاقات الشراكة الإستراتيجية بين الجانبين.

كما أكد على أهمية تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتقويتها، منوها في نفس الوقت بالتجربة المغربية في مجال الطاقات المتجددة، داعيا إلى تبادل التجارب والخبرات في مجالات متعددة.

وعبر نائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية هنغاريا على استعداد البرلمان الهنغاري للتوقيع على مذكرة التفاهم والتعاون مع مجلس المستشارين المغربي تتويجا لعلاقات التعاون والصدقة المتميزة التي تجمع برلماني البلدين الصديقين.

■ استقبال وفد عن مجموعة العمل مغرب - مشرق لدى

مجلس الاتحاد الأوروبي.



استقبل الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين السيد عبد الحميد الصويري، يوم الأربعاء 27 نونبر 2019 بمقر المجلس، وفدا عن مجموعة العمل مغرب - مشرق لدى مجلس الاتحاد الأوروبي برئاسة جيروم كاسيه.

خلال هذا اللقاء، استعرض السيد الصويري أهم التطورات في مسار العلاقات المغربية - الأوروبية، والمحطات البارزة التي أسهمت في تعزيز الشراكة الاستراتيجية القائمة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، بدءا من اتفاقية الشراكة التي أبرمها المغرب مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996 والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 2000، مروراً بسياسة الجوار التي منحت زخماً قويا للتعاون بين الطرفين، وانتهاء بوضع الشريك المتقدم الذي حظي به المغرب في سنة 2008.

وأكد السيد الصويري الأهمية التي يوليها المغرب لتعزيز علاقات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية وضرورة تطويرها باستمرار، مشيراً إلى أن الجهود التي بذلها المغرب والاتحاد الأوروبي، أفضت إلى تمتين العلاقات القائمة بينهما، مذكراً في هذا الصدد، أن الاتحاد الأوروبي أصبح الشريك التجاري الأول للمغرب، وأن أغلب الاستثمارات الأجنبية التي تستقطبها بلادنا مصدرها دول الاتحاد الأوروبي.

وأبرز السيد الصويري تقارب الرؤى بين المغرب والاتحاد الأوروبي في العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والبيئية والأمنية، وهو ما يسهم في تطابق مواقف الطرفين بشأنها، كما ثمن حجم التعاون القائم بين الطرفين في مواجهة مختلف التحديات المطروحة، مشدداً على رغبة المغرب في تطوير شراكته الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي.

وأكد السيد الصويري عزم المغرب في المضي قدماً في دعم سياسة حسن الجوار، وتكريس ريادته وموقعه الاستراتيجي في المنطقة، من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار والسلام في محيطه الإقليمي والدولي.

وأشار السيد الصويري إلى الخطوات والمبادرات التي ساهم المغرب في اتخاذها من أجل حماية البيئة والتصدي للتغيرات المناخية وتوجه المملكة المغربية نحو استعمال الطاقات المتجددة.

واستعرض الصوري في السياق ذاته، أهم الأوراش والإصلاحات التي تنبأها المغرب على كافة المستويات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في أفق توطيد البناء المؤسسي وترسيخ دولة الحق والقانون، مؤكدا عزم المغرب على المضي قدما في الانخراط في الأوراش الإصلاحية بما يعزز ريادته في محيطه الإقليمي.

من جهته، عبر جيروم كاسيه رئيس وفد مجموعة العمل مغرب- مشرق بمجلس الاتحاد الأوروبي، عن شكره واعتزازه بحفاوة الاستقبال الذي حظي به الوفد منذ وصوله إلى المغرب، مثنيا مستوى الشراكة القائمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي ورغبة الجانب الأوروبي في تعزيزها.

واعتبر رئيس الوفد، المغرب شريكا متميزا للاتحاد الأوروبي وهو ما يعكسه حجم التعاون في مختلف المجالات.

وتساءل الوفد الأوروبي حول مجموعة من القضايا تتعلق بمشروع قانون المالية لسنة 2020، وتطور العمل البرلماني، ومسار الحوار الاجتماعي وغير ذلك من القضايا التي استأثرت باهتمام أعضاء الوفد.

■ وفد مجلس المستشارين لدى الجمعية البرلمانية للبحر

الأبيض المتوسط يشارك في أعمال الاجتماع التنسيقي

اللجنة البرلمانية الخاصة بمحاربة الإرهاب



شارك وفد عن مجلس المستشارين لدى الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في أشغال الاجتماع التنسيقي للجنة البرلمانية الخاصة بمحاربة الإرهاب، واجتماع مكتب الجمعية المنعقدين بروما، يومي 28 و29 نونبر 2019

جاء هذا الاجتماع تنفيذًا لتوصيات وقرارات المؤتمر الثالث عشر للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط الذي انعقد هذه السنة ببلغراد، والذي تقرر خلاله تشكيل لجنة برلمانية خاصة لمكافحة الإرهاب برئاسة النائب جينارو ميجليوري (إيطاليا)، وذلك بسبب الخطر الذي يمثله التهديد

الإرهابي لجميع الدول، كما جاء تأسيس هذه اللجنة الخاصة للتركيز على القضايا الأمنية المهمة المشتركة بين بلدان المتوسط، وذلك كجزء من الأنشطة الأوسع نطاقًا للجنة الدائمة الأولى للجمعية حول التعاون السياسي والأمني، وتتمحور أشغال هذا الاجتماع التنسيقي للجنة البرلمانية الخاصة بمحاربة الإرهاب، حول مختلف القضايا والمواضيع ذات الراهنية على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط، وعلى رأسها محاربة الإرهاب والتطرف.

الغرض من هذا الاجتماع هو استعراض آخر أنشطة مكافحة الإرهاب التي تقوم بها الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، ومع شركائها الرئيسيين، والتركيز على القضايا ذات الأولوية، بما في ذلك الملاحقة والإعادة إلى الوطن للمقاتلون الإرهابيون الأجانب، ومنع الحركات الإرهابية من خلال تعزيز تدابير أمن الحدود وتبادل المعلومات، وتعزيز التضامن مع ضحايا الإرهاب مع الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يلعبوه في مكافحة الإرهاب ضد التطرف.

خلال هذا الاجتماع أكد وفد مجلس المستشارين على أهمية استلزام البلدان الأخرى للتجربة المغربية التي أبانت عن نجاعتها في مكافحة الإرهاب، موضحة أن المملكة المغربية اعتمدت استراتيجية شمولية متعددة الأبعاد يتقاطع فيها البعد القانوني من خلال بلورة ترسانة تشريعية لمحاصرة السلوكات الإرهابية، وحماية الشباب المغربي من كل استقطاب تحت عنوان الجهاد، فضلا عن تجريم الالتحاق أو محاولة الالتحاق بجماعات إرهابية، أو تلقي تدريبات داخل المغرب أو خارجه، وكذا تجريم الترويج أو الدعاية للإرهاب.

وأضاف أنه فيما يخص البعد الاجتماعي تم العمل على " النهوض بأوضاع المواطنين المغاربة، لاسيما الفئات الهشة، من خلال سياسات حكومية اقتصادية واجتماعية هدفها الرئيسي توفير الحد الأدنى من العيش الكريم لهم وعدم تركهم عرضة للفكر المتطرف"، موضحا في هذا الصدد أن المملكة اعتمدت "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" التي تهدف إلى محاربة الفقر، كما اهتمت المملكة المغربية، بالبعد الديني من خلال محاربة التطرف عن طريق إصلاح الحقل الديني الذي انطلق منذ 2004، و لايزال يتجدد باستمرار، بتأهيل الأئمة وتجهيز وتأطير المساجد وإعطائها أدوارا تربوية تقوم على العقيدة الوسطية المعتدلة.

من جانبه أشار وفد مجلس المستشارين، أن المملكة المغربية، وانطلاقا من استراتيجيتها الرامية للترويج للإسلام وسطي معتدل لمحاربة الانحرافات المتطرفة، وحرصها على وضع تجربتها رهن إشارة البلدان الصديقة، أحدث "معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات" و"مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة" قصد التعريف بقيم الإسلام السمحة، كما أوضح أن البعد الأمني المرتكز على استراتيجية طموحة لتطوير الجهاز الأمني الذي يتمتع بمهنية عالية بفضل كفاءة العنصر البشري والحكومة المؤسساتية المعتمدة، وتبني منهجية استباقية تمكن من تفكيك الخلايا الإرهابية قبل انتقالها لمرحلة التنفيذ، قد جنب المغرب العديد من الأخطار الإرهابية.

وعلى هامش أشغال هذه الدورة قام أعضاء الوفد المغربي بعقد سلسلة من اللقاءات التنسيقية مع مختلف الوفود الوطنية، حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، ويضم الوفد المغربي كل من السيد المستشار محمد علمي، رئيس الفريق الاشتراكي، والسيد المستشار لحو المربوح، عضو فريق الاصالة والمعاصرة.

■ انعقاد الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر الاتحاد

البرلماني الإفريقي بجيبوتي.



انعقدت يومي الخميس 28 والجمعة 29 دجنبر 2019 بالعاصمة الجيبوتية فعاليات الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية للاتحاد البرلماني الإفريقي، بمشاركة وفد برلماني مغربي.

ويتكون الوفد المغربي من النواب والمستشارين، لبنى الكحلي وعمر الفاسي الفهري وإسماعيل لماوي ومنى أشريط ومحمد لمحوش وأحمد شدا وعمر عباسي والحسن سليغوة وعبد الرزاق نايت ادبو.

وجرى التأكيد، خلال هذه الفعاليات، على الدور المحوري الذي تضطلع به هذه المنظمة القارية في تعزيز التعاون بين البلدان الإفريقية وتوسيع آفاق الشراكة بينها، بما يساهم في تحقيق متطلبات التنمية وغاياتها.

كما أبرزت التدخلات المؤهلات الكبيرة التي تزخر بها القارة الإفريقية، بوصفها قارة واعدة تمتلك مقومات طبيعية وبشرية هائلة وعائدا استثماريا هو من بين أعلى العوائد في العالم.

وفي افتتاح هذه التظاهرة، أكد رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي الحسن بالا ساكاندي على ضرورة تعزيز إنجازات الاتحاد كمنظمة قارية للتعاون البرلماني وتكثيف النظر في قضايا المساواة بين الجنسين والشباب ضمن هيئات هذه المنظمة.

وتوفق السيد ساكاندي عند المساعي اللافتة التي توخت تعزيز دور الاتحاد البرلماني الإفريقي من خلال المجموعة الإفريقية للاتحاد البرلماني الدولي في تنسيق وتنغمم مواقف الوفود البرلمانية الإفريقية.

وقال إنه بالتعاون مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الإفريقي "عززنا علاقات الاتحاد الجيدة مع المنظمات البرلمانية الأخرى وحافظنا عليها من أجل تعزيز التكامل البرلماني والتعاون والتضامن".

وناقشت هذه الدورة عددا من القضايا التنظيمية للاتحاد، لا سيما تلك المتعلقة بإقرار تعديلات على النظامين الأساسي والداخلي تتوخى - على الخصوص - تعزيز المشاركة الفاعلة للنساء والشباب داخل هذه المنظمة القارية.

وفي السياق، اقترح الوفد المغربي إرساء لجنة دائمة للشباب داخل الاتحاد البرلماني الإفريقي، بما يفضي إلى الرفع من تمثيلية هذه الشريحة الاجتماعية داخل هيكل الاتحاد.

وتمت العديد من المداخلات هذا المقترح، بالنظر إلى الأهمية التي يكتسبها إشراك الشباب في الحقل السياسي والعمل البرلماني باعتباره فاعلا لا محيد عنه في كل الجهود الرامية إلى تحقيق شروط التنمية البشرية والمستدامة بالبلدان الإفريقية.

إلى ذلك، جرى بهذه المناسبة انتخاب رئيس مجلس النواب الجبوتي محمد علي حمد رئيسا جديدا للجنة التنفيذية للاتحاد.

كما تم توقيع على مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون بين الاتحاد البرلماني الإفريقي ومجلس الشورى بدولة قطر بصفته عضوا مراقبا بالاتحاد.

وتميزت الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة بحضور مسؤولين جيبوتيين، من بينهم رئيس الوزراء عبد القادر كامل، ورئيس رابطة برلمانيون لأجل القدس حميد بن عبد الله الأحمر ورئيس مجلس الشورى القطري أحمد بن عبد الله بن زايد آل محمود ورئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية تركيا مصطفى سنتوب، فضلا عن عدد من الدبلوماسيين من بينهم القائم بالأعمال بالسفارة المغربية بجيبوتي أحمد صبري.

وبداية الأسبوع، انعقدت أشغال الدورة الخامسة والسبعين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي التي مهدت للدورة الثانية والأربعين لمؤتمر الاتحاد.

وانكبت هذه الدورة، على الخصوص، على بحث مسارات تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الاتحاد والمصادقة على برنامج العمل السنوي 2020 والمصادقة على ميزانية العام 2020.

لجنة التعاون والصداقة المغربية الفلسطينية تصدر بياناً

تضامناً مع الشعب الفلسطيني.



يأتي تخليد اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يصادف يوم 29 نوفمبر (تشرين الثاني) من كل سنة، في ظل تمادي الكيان الصهيوني في انتهاكه الصارخ للقانون الدولي وكل المواثيق والأعراف الدولية وتكثيفه للمستوطنات وتنكيهه بالشعب الفلسطيني بالحصار والتقتيل والاعتقالات.

وبمناسبة هذا اليوم التضامني الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة 1978 لتذكير الضمير العالمي وكل القوى الحية بمعاناة الشعب الفلسطيني ومناصرته في

دفاعه البطولي عن قضاياه العادلة، وانطلاقاً من موقفها المبدئي الداعم للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل نيل حقوقه المغتصبة، فإن مجموعة الصداقة المغربية الفلسطينية بمجلس المستشارين إذ تجدد تضامنها مع النضالات البطولية للشعب الفلسطيني، تدعو مجلس الأمن الدولي وكل المنظمات الدولية للعمل الجاد من أجل وقف المجازر الدموية التي يقترفها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني الأعزل وتمكينه من حقوقه المغتصبة وعلى رأسها قيام دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وحق العودة لكافة اللاجئين وإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين القابعين في سجون الاحتلال.

وهذه المناسبة تحيي لجنة التعاون والصداقة المغربية الفلسطينية الرسالة التي بعث بها جلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف السيد الشيخ "نيانغ" والتي شددت من خلالها على ضرورة إعادة هذه القضية إلى صلب الأولويات الدولية، وعدم الاستسلام للأمر الواقع الذي لا يخدم أي طرف.

■ الفريق الاشتراكي ينظم يومًا دراسيًا حول موضوع

"العدالة الجبائية مدخل للتنمية المجالية".



نظم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، الثلاثاء 25 دجنبر 2019، بشراكة مع حركة بدائل مواطنة يوما دراسيا حول "العدالة الجبائية... مدخل للتنمية المجالية".

وافتح اللقاء بكلمة للمستشار عبد الحميد فاتحي، الكاتب العام للفدرالية الديمقراطية للشغل، تحدث فيها عن أهمية المبادرة التشاركية والنقاش مع

المجتمع المدني من أجل تجويد التشريع والاستماع لنبض المجتمع وطموحاته، مشددا على أهمية رد الاعتبار للمؤسسات الحزبية والنقابية والتي تتعرض لهزات عنيفة تعرض مؤسسات الوساطة لفقدان الثقة، وهو ما يشكل خطرا على الديمقراطية وضربا للاستقرار بشكل عام، حيث سجل الفاتحي الولوج المباشر للفاعلين إلى الفضاء العمومي، وأكد على أهمية الموضوع حيث يعرف المغرب تفاوتًا كبيرًا بين الجهات حيث لا تستفيد جهة درعة تافيلالت مثلا إلا من 2 بالمئة من الميزانية المخصصة للجهات، رغم الخصائص الكبير بهذه الجهة وغيرها، في حين تتمركز المشاريع في المناطق الساحلية عبر محور ترايبي صغير.

وأكد على أن الفريق سيدافع، من خلال مشروع ميزانية 2020، على توجه عادل يشمل بالتمييز الإيجابي كافة الجهات، وخاصة المحتاجة منها، في حين أكد شقران إمام، رئيس الفريق الاشتراكي بالغرفة الأولى، على وجود فوارق كبيرة بين الجهات، حيث أن هناك مناطق لا تتوفر على سبل العيش الكريم مما يتطلب معالجة قانونية ومالية سريعة لرأب التفاوت الكبير، وأكد أن هناك بعض الاستغلال السياسي السلبي بدعوى انتخابية، مما يزيد وطأة اللاعدالة بين المناطق، وطالب إمام بتعميم التوزيع العادل لثروة البلاد بين كافة المناطق والجهات مؤكدا اهتمام الفريق الاشتراكي بالاستماع لكافة وجهات النظر والدفاع عنها، سواء من خلال قانون المالية أو من خلال رقابة البرلمان على الحكومة.



وفي كلمة لأحمد الدحمانى، رئيس جمعية بدائل مواطنة، أكد على أن نقل الاختصاصات من المركز للجهات لم يوازه نقل الإمكانيات المادية والمالية، مما يجعل من تنزيل المركزية مطلباً ملحا وفي نفس الوقت يجب تقوية مالية الجماعات وضمنها الجهة لضمان الاستقلالية والنجاحة، وأوضح أيضا أن الجمعية ترفض التعامل بمنطق المغرب النافع وغير النافع، وطالب برفع الحيف عن المناطق الشرقية التي تعيش تهميشا كبيرا وأثنى على اهتمام الفريقين الاشتراكيين بخصلة الحوار والاستماع للمجتمع المدني باعتباره رافدا من روافد التنمية وشريكا لبناء المستقبل الديمقراطي.

وعرف اليوم الدراسي أيضا كلمة لكل من الدكتور نور الدين الأزرق، خبير في المالية العمومية، والأستاذ أحمد الجازولي، خبير في مجال الديمقراطية والحكومة، واللذين خصصا مداخلتيهما لتشريح الوضعية الضريبية علاقة بالمجال، داعين إلى جعل المواطنين والمواطنات، وخاصة النساء والشباب في المناطق المهمشة، يؤثرون بشكل مباشر في السياسات العمومية ويدفعون صناع القرار إلى خفض الفوارق عبر سن عدالة ضريبية وتنمية تشاركية لسياسات عمومية مساواتية، والتأثير في المؤسسات المتدخلة في مسلسل الميزانية وتصميم السياسات الضريبية وجعلها تستجيب لأولويات ومتطلبات الأشخاص والجهات المهمشة، واعتماد قانون جديد للجبايات المحلية يقوم على إعطاء الجماعات الترابية الحق في تحديد أساس الضريبة، أي الوعاء الضريبي ونسبة التضريب.

المصدر: موقع حركة بدائل مواطنة

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma